

ادارة حركة شبلي الجنرال (احتياط) متتيا هو ببيد مقتل التلميذ الفلسطيني بنابلس برصاص جنود الجيش الاسرائيلي. وقال ببيد في بيان صحفي: «لا أحد يؤمن اليوم في اسرائيل بالتبريرات لإطلاق النار في الهواء، أو إطلاق النار على الأقدام. فمن الواضح أن الموضوع هو سياسة موجّهة للقمع تستهدف ضم الضفة الغربية لاسرائيل». وأضاف: «أن القتل الذي وقع في نابلس يستهدف كسر مقاومة سكان نابلس، لإقحام المستوطنين مدينتهم، بغية إقامة مستوطنة على غرار كريات أريج. إن أيدي حكومة اليكود ملطخة كثيراً بالدم، دم جنود الجيش الاسرائيلي الذين قتلوا ويقتلون في لبنان، ودم الشبان الفلسطينيين في لبنان والأراضي المحتلة... إن الحكومة تريد إقامة أرض اسرائيل الكاملة، وهذه لا يمكنها إقامتها إلا بالدم والنار، وعلى أنهار الدم وجبال الجثث. وفي حال قيامها، ستكون دولة التمييز العنصري في الشرق الأوسط» (الفجر، ١٩/١٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه نفسه، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية أن عضو الكنيست نوفيق طوبي، من كتلة حداش، قدم اقتراحاً عاجلاً لجدول أعمال الكنيست، ليبحث ملايسات الأحداث التي وقعت في نابلس، وخصوصاً مقتل أحد الطلاب. وتضمن الاقتراح انتقاداً شديداً لاستخدام قوات الامن الاسرائيلي السلاح لتفريق المتظاهرين (المصدر نفسه).

كذلك بعثت حركة السلام بقرية عاجلة الى رئيس الكنيست مناحيم سفيدور، طالبته فيها بالدعوة لإجراء نقاش عاجل في الكنيست حول تصرفات الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة. وقالت الحركة في برقيتها، إن استشهاد الشاب العربي في نابلس، ومنع التجول، يبرهنان من جديد أن التصرفات الشاذة التي تحدث عنها أعضاء الحركة أثناء خدمتهم في الاحتياط لا تقتصر على منطقة الخليل فقط. ولقد علم أثناء محاكمة الضباط والجنود، أن عدداً من كبار الضباط كانوا شركاء فاعلين في اقتراح التصرفات الشاذة، ولم يقدموا للمحاكمة، بل أحيطوا برعاية مسؤوليهم. وفي ختام برقيتها تساءلت الحركة: هل هذه التصرفات الشاذة أصبحت عملاً عادياً يقوم به أفراد الجيش

الاسرائيلي في المناطق المحتلة؟ (هارتس، ٢٠/١٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه ذاته علق عاموس ايلون على السياسة الاسرائيلية المتبعة في المناطق المحتلة قائلاً: «مع كل يوم يمر، يبقى السؤال بشأن السلطة السياسية والاجتماعية والثقافية في أرض اسرائيل الكاملة، مطروحاً أكثر فأكثر. واليوم لا يوجد سؤال أكثر إلحاحاً منه، على الرغم من قيامنا بإجراء النقاش حوله منتظراً لما سيأتي به الغيب أو القدر، أو مراعاة لعوامل الخجل أو الخوف، أو نتيجة للكسل الفكري أو العمى السياسي أو فقدان الاحساس، لكن السؤال يبقى مطروحاً على الرغم من كل محاولتنا لتسياته أو تواجيه. يبقى لأنه ينبع من قوة الاحساسات، والواقع السياسي والبشري الذي يزداد فيه الاضطهاد والارهاب، ويبرر كل منهما الآخرة. وتساءل... هل سيكون مصيرنا كمصير روديسيا التي انهارت تحت الضغط أو مثل جنوب أفريقيا التي مارّلت صامدة لتقمعها بموارد ضخمة تمكنها من البقاء معزولة، والضمود في هذه العزلة المستمرة؟» (عل هفشماتر، ١٠/١٢/١٩٨٢).

كما اجتمعت الصحافة الاسرائيلية على أن مايجري في جامعات الضفة الغربية هو مذبحة أكاديمية تزامن مع مذبحة صبرا وشاتيلا، وإن ما يتعرض له الجامعات يمثل حلقة من حلقات الامر العسكري ٨٥٤، الذي تم تجميده لمدة عام واحد، وإن مايجري الآن هو محاولة لتنفيذه خطوة خطوة.

المحاضرون الأجانب أكدوا رفضهم التوقيع على الوثيقة، حتى لو أدى ذلك الى طردهم. وقال الدكتور بيرهوت المتحدث باسمهم، أنهم في حال ابعادهم سيعملون على فضح الممارسات ضد الحرية الأكاديمية. أما عن دور الطلبة، فقال: يقع على عاتق الطلبة عبء مواصلة النضال لإسقاط هذه السياسة. أما الدكتور دينتس جوزف، فقد قال «قلنا لهذه السلطات، جننا للتدريس في جامعة بيرزيت كمؤسسة أكاديمية، بصفتنا الأكاديمية لا السياسية». ويض النظر عن رأينا السياسي لا نتوافق على التوقيع. فتأبيننا لـ م.ت.ف. أو عدمه لا علاقة له بالمادة الأكاديمية التي تقوم بتدريسها.